## مفهوم الفساد (أسبابه – نتائجه – سبل علاجه)

**المقدمة:**

لقد استشرى الفساد في السنوات الأخيرة واتسعت مجالات وأشكاله وأصبح ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة أو منطقة بل تمتد إلى كافة المناطق والدول وأصبح يهدد الاقتصاد القومي ليس فقط على مستوى الدول المتقدمة بل والدول النامية أيضاً.

وتؤكد تقارير البنك الدولي أن الفساد أصبح العقبة التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع تزايد آثار الفساد السلبية في مختلف الدول سارعت منظمات مدنية وأهلية فضلاً عن حكومات العالم إلى المناداه بمحاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره، وتأسست منظمة الشفافية الدولية عام 1995 ومقرها برلين وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى محاربة الفساد بشكل مستمر والعمل على زيادة الوعى العام بمخاطر الفساد في الكثير من البلاد وتصدر المنظمة تقارير سنوية حول الفساد في جميع القارات توضح فيها ممارسات الدول والشركات لمختلف أنواع الفساد وترتيب الدول من حيث الفساد والنقاط التي تحصل عليها كل دولة كمؤشر لدرجة الفساد فيها.

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة خطيرة تسود المجتمعات الدولية ومنها مجتمعنا وتكمن خطورة هذه الظاهرة ليس فقط لأنها تجتاح المجتمع الدولي ككل بل أنها تتسارع وتنمو بخطوات سريعة بحيث أصبحت تمثل ناقوس الخطر والعائق أمام النمو والتنمية.

وسيتم أيضاً توضيح ظاهرة خطيرة تعد نتاج طبيعي لمظاهر الفساد المختلفة وهي ظاهرة "غسيل الأموال" كما سيتم توضيح النتائج الاقتصادية المترتبة على الفساد وغسيل الأموال.

**خطة البحث:**

**يركز البحث على تناول ثلاث موضوعات أساسية توضح ظاهرة الفساد و ظاهرة أخري استشرت في ا لمجتمعات الدولية كانت نتاج حقيقي للفساد وهي ظاهرة غسيل الأموال ، ثم يتطرق البحث إلي معرفة موقع مصر من الفساد و غسيل الأموال و تظهر علي النحو التالي :**

**أولاً: مفاهيم اساسية عن الفساد**

1- مفهوم الفساد
2- أشكال الفساد المختلفة
3- اسباب الفساد
4- الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد
5- سبل مكافحة الفساد
6- تجارب لبعض الدول التي تكافح الفساد

**ثانيا: غسيل الأموال كنتيجة للفساد**

1-مفهوم غسيل الأموال.
2-العوامل التي ساهمت في نمو وانتشار عمليات غسيل الأموال.
3-مراحل وخطوات غسيل الأموال.
4-الآثار الاقتصادية المترتبة على غسيل الأموال.

**ثالثاً: الفساد وغسيل الأموال في مصر.**

1- موقع مصر من الدول التي يسودها الفساد.
2- حجم النشاط الخفي وغسيل الأموال في مصر.

**أولاً: مفاهيم أساسية عن الفساد.**

**1- مفهوم الفساد**

الفساد هو "استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة" وذلك وفق التعريف الذي حددته "منظمة الشفافية الدولية". وهو ما يعني أن الفساد يشير إلى الاخلال بشرف ومهنية الوظيفة والقيم والعادات التي تسود المجتمع.

ويعتبر أحد المعايير الهامة التي تشير إلى غياب المؤسسة السياسية في المجتمع.

والفساد مفهوم يتسع لأشكال عديدة (سنتعرض لها فيما بعد) تتمثل في الرشوة والمحسوبية والتزوير.....الخ ويعد الفساد جريمة يصعب الوقوف عليها لأنه غالباً ما يتم في الخفاء أو من خلال وسطاء.

**2- أشكال الفساد**

هناك أشكالاً عديدة ومتنوعة تدخل ضمن اطار الفساد مثل:

1- فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسئول عن منح التراخيص وانجاز المهام لفترات طويلة تتعطل فيها مصالح المواطنين فيضطر المواطن إلي دفع رشوة لكي تتم مصلحته واجراءاته.[1]
2- انتشار المحسوبية وتعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسئولين في الوظائف الهامة والمميزة.
3- قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المستثمرين حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار وتزداد الأمور تعقيداً بالنسبة للرشاوي الخاصة بالمستثمرين الأجانب.
4- الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين المحليين أو الاجانب وفقاً لمن يدفع الرشاوي أو الهدايا.
5- الفساد الناتج عن التلاعب بالدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه إلا بعد تقديم الرشاوي والهبات للموظفين. بل وقد يحرم أصحاب الحق من الدعم وتباع السلع المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير المستحقين.
6- فساد البيروقراطية والناتج عن كثرة الاجراءات والتعقيدات والرقابة على الجهات المختلفة.

---

(1) Vito, Tanzy "corruption, causes, solution, ……. .
محاضرة القيت ضمن أنشطة المجلس المصرى للدراسات الاقتصادية 12/ 11/ 2006

7- الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين وتعددها فتنشأ ثغرات كثيرة تمكن بعض الموظفين أو المسئولين من الاستفادة منها في تحقيق مكاسب في صالحهم.
8- ممارسة التجارة المحرمة والمحظورة شرعاً كتجارة المخدرات والأسلحة والنفايات والبغاء وغيرها وما ينتج عنها من عمليات غسيل الأموال.
9- تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات والمقاولات الحكومية والإثراء من الوظيفة العامة.
10- الهدر في استعمال الموارد الحكومية.
11- ولعل تقرير منظمة "الشفافية الدولية" لعام 2005 قد ركز على الفساد في المشاريع العامة كبيرة الحجم والذي يقف عائقاً أمام التنمية المستدامة وقد ركز التقرير على ممارسات الفساد في عمليات البناء واعادة البناء والتي قامت به الحكومات والشركات الدولية كما حدث في العراق ،وعند إعادة البناء للدول الأسيوية التي تضررت بفعل إعصار " **تاسونامي** " ومشروع بناء محطة توليد الكهرباء في الأرجنتين وخزان المياه لسد "باكون" في ماليزيا ومشروع بناء محطة "باتان" لانتاج الطاقة النووية في الفلبين ومشروع بناء سد "بباغالي" في أوغندا وغيرها من الأمثلة الكثيرة[2].

3- أسباب الفساد

هناك أسباب عديدة تكمن وراء انتشار الفساد وتضخمه ونموه المستمر وهناك اسباباً خاصة بكل مجتمع وأسباب أخرى عامة يمكن أن تكون مسببة للفساد في أي مجتمع. ومن أهم أسباب الفساد:

- ضعف قدرة الدولة وسلطتها وعدم قدرتها على مواجهة الفساد وعدم معاقبة الموظف المخطئ ومرتكب الفساد، أو عدم وجود عقوبات رادعة لمواجهة الأخطاء والتهاون في المحاسبة والعقاب.
- محاولة صغار الموظفين اللحاق بالطبقات الثرية والسعي لتحقيق دخل مرتفع للحاق بهم وخاصة في ظل سيطرة المادة والتطلعات على حساب القيم والأخلاق.

وهناك دراسة علمية نشرتها المنظمة العربية للادارة[3] تمثل دراسة ميدانية عن الفساد لعدد من الدول العربية في بعض الوظائف أوضحت الدراسة ما يلي:

* النسبة الكبرى من مرتكبي الفساد من الموظفين هم الموظفين الشباب صغار السن وقد دللوا على ذلك بأن هذه الفئة العمرية تكون أكثر ميلاً للمجازفة.
* توصلوا إلى أنه كلما زادت مدة الخدمة للموظف العام والمراكز العامة كلما أثر ذلك في سلوك الموظف واستعداده لاتكاب الفساد.

- من أهم أسباب الفساد ظهور الفساد في الإدارة العليا والقيادات وعدم توافر القدوة لباقي الهيكل الاداري والوظيفي مما يسهل ويشجع على انتشار الفساد وتضخمه.
- الفقر وانخفاض الدخول في المجتمع تدفع إلى الفساد كما أن انخفاض مرتبات ودخول أصحاب الوظائف الهامة التي لها علاقة بالجمهور تدفعهم إلى الإلتجاء للرشوه والهدايا. ويزداد الأمر سوءاً مع اتساع الفجوة بين الطبقات.
- غياب الشفافية وعدم تحديد تعليمات واضحة تفسر الخطوات والمستندات المطلوبة للحصول على الخدمة دون اتاحة الفرصة للانحراف والفساد.
- ضعف دور الإعلام في كشف الفساد والمفسدين.
- فساد الأخلاق وانهيار القيم والمبادئ.

4- الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد

---

([2]) تقرير منظمة الشفافية الدولية عن عام 2005.
- موقع إسلام اون لاين 2006/11 "منظمة الشفافية- البحث عن ..... النزاهة"
www.resgar-com .

(3) الشهابي " دراسة ميدانية عن الفساد" المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية 2004

أظهر تقرير الفساد العالمي "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2005 كيف أن الفساد في قطاع الانشاءات يعيق تطور الاقتصاد ويهدد بوقف عملية إعادة البناء والعمران وأن الفساد يعوق تنفيذ المشاريع الأساسية مما يشكل كارثة لكل من الدول المتقدمة والنامية على السواء، وقد أوضح "بيتر ايجن" رئيس المنظمة أنه في ظل انتشار الرشاوي وتغليب المال على القيم فتكون النتيجة انشاءات رديئة الجودة وادارة ضعيفة للبني التحتية. ويطالب الحكومات والشركات بضمان الشفافية في عمليات الانفاق العام من أجل القضاء على ظاهرة الرشوة.

5- ومن أهم النتائج السلبية التي تنتج عن الفساد وتؤثر على الأداء الاقتصادي مما يلي:

- الفساد يهدد التنمية والتقدم ويعوق عملية التنمية المستدامة.
- الفساد يعد المسبب الرئيسي للفقر وأكبر عامل يحول دون محاربة الفقر في كثير من الدول وخاصة في الدول النامية مثل نيجيريا وانغولا وغينيا الاستوائية والسودان والكونغو. وهذه الدول تقف في ذيل قائمة الدول حسب نسبة الفساد بها.
- ويزيد الأمر تعقيداً أن كلاً من الفقر والفساد يغذي كل منهم الآخر فيدور الاقتصاد في حلقة مفرغة حيث الفساد يزيد الفقر والفقر يزيد الفساد فيصعب معالجة الأمر.
- الفساد يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي ويزيد من صعوبة الأمر التأثير السلبي على الاستثمار الأجنبي وتراجعه وما يسببه من مشاكل كبيرة للدول النامية التي تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية. ويرجع ذلك لأن المستثمر الأجنبي سوف يتكلف أعباء الاستثمار الشرعية من رسوم وغيرها إلى جانب الأعباء غير الشرعية والتي تتمثل في الرشاوي والهبات. وقد يتعقد الأمر إذا كانت مبالغ الرشوة والفساد غير محددة والجهات التي تحصل عليها غير معلومة ومتعددة

وهناك أبحاث كثيرة أكدت على العلاقة السلبية بين زيادة الفساد وتراجع معدلات الاستثمار و منها.[4]

- أجرى الباحث الإيطالي "تولو ماورز" من خلال دراسة تطبيقية على إيطاليا أنه "كلما زاد الفساد في الدولة كلما صاحب ذلك تراجع الاستثمار".
- وهناك دراسة صينية أكدت أيضاً أن زيادة الفساد يصاحبه انخفاض في معدل الاستثمار الأجنبي.

- الفساد يؤثر على كفاءة البنية التحتية والانتاجية، فضلاً عن رفع تكلفة التشغيل وخاصة في المنشآت التي تمت بدون كفاءة.
- التأثير على الانفاق العام وميزانية الدولة لأن الفساد يؤدي إلى زيادة الانفاق العام في المجالات الأقل أهمية على حساب الخدمات الأساسية التي يحتاجها أفراد المجتمع من تعليم وصحة وتكون النتيجة تقليل الكفاءة الاقتصادية للاجهزة الحكومية[5] لأن الفساد الإداري يعمل على تضخيم الأنفاق الحكومي على مشروعات لا تستحق تلك المبالغ .
- التأثير السلبي على الأداء الاقتصادي ككل وتراجع معدلات الأداء وانخفاض معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي.
- تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة المجتمع ككل إلى مصلحة أشخاص فيتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع ويسود المجتمع عدم العدالة.
- عرقلة الأداء الاقتصادي في ظل اقتصاديات السوق لأنه في ظل الفساد تختلف الدخول والمزايا ليس نتيجة لاختلاف المهارات والكفاءات وتباينها ولكن تختلف وفقاً لمعايير أخرى.
- أوضح تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام 2006[6] أن الفساد الاداري يعد عاملاً

(4) منظمة الشفافية الدولية – التقرير السنوي 2005

(5)جريدة الرياض" ندوة الفساد الاداري- جرائم مجهولة .تحتاج إلي اجتثاث- العدد 13483 - 2005 .

(6) الأمم المتحدة- "تقرير التنمية البشرية 2004"

أساسياً يساهم في تخلف الدول النامية ويساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية.

- من أهم آثار ونتائج الفساد أنه يفضي إلى فساد أكبر وجرائم اقتصادية خطيرة ومن أخطرها جريمة غسيل الأموال والتي سنتناولها فيما بعد وهذه الظاهرة تترك آثاراً سيئة وخطيرة على اقتصاديات الدول التي تتم فيها ومن خلالها عمليات غسيل الأموال.
- يزداد التأثير السلبي للفساد على الشركات الصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة. وقد قام البنك الدولي بدراسة أكدت على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما قلت الموارد التي تنفق علي الرشاوى والهدايا والمعروف أن الشركات الصغيرة هي المحدد الرئيسي للتنمية وتوفير فرص العمل في الدولة النامية.

**5- سبل مكافحة الفساد**

يقع على حكومات الدول عبء كبير في مكافحة الفساد من خلال اجراءات وخطوات وسياسات مختلفة من خلالها يمكن مكافحة الفساد ومن أهم هذه الاجراءات:

- وضع عقوبات قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة حتى يكون هناك رادع أمام باقي المفسدين. ويؤكد ذلك "جارى بيكر" في مقالة هامة حيث قال: (لكى تستطيع أن تقبض على مرتشي لابد أن تكون هناك سياسة ذات كفاءة عالية).
- تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات في كافة وحدات القطاع العام.
- اللجوء إلى الشفافية في كل الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور حتى لا يكون هناك مجالاً للرشوة[7].
- إعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- تحسين مستويات الأجور والدخول وخاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين.
- تفعيل قوانين المحاسبة المالية لكبار الموظفين دون مجاملات أو اعتبارات شخصية.
- إرساء قواعد الديمقراطية والبعد عن اسلوب الحكم المطلق.
- تطوير نظم اختيار وتعيين وترقية الموظفين والتوصيف الدقيق والعلمي للوظائف.
- التركيز على الجانب الأخلاقي وتفعيل القيم الدينية والروحية المرتبطة باستقامة الافراد، والاتجاه إلى اعداد ميثاق أخلاقي لكل مهنة ولكل مؤسسة تعمل من خلاله، وقد قامت دول أمريكا اللاتينية بعمل اتفاقيات فيما بينها يسمى "ميثاق السلوك" أو "ميثاق العمل" بموجبه يتعامل كل الافراد بمساواه بدون محسوبية ولا رشاوي.

**تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد[8]**

هناك بعض الدول التي خاضت تجارب هامة لمكافحة الفساد بأساليب مختلفة، واستطاعت من خلال جهودها أن تقضي على الفساد أو أن تخفض معدلات الفساد فيها كما في سنغافورة ونحاول أن نلقي الضوء على بعض تجارب هذه الدول:

**1- الصين**

تعتبر الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد ويبلغ مؤشر إدراك الفساد فيها عام 2003م 3,4 وعام 2005م 3,2 وهذا المؤشر تصل اعلي قيمة له رقم10 (نظيف جداً) – وأدني قيمة هي الصفر (فاسد جداً) ولذلك فهي من الدول التي يرتفع فيها معدلات الفساد.وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات بهدف مكافحة الفساد ومقاومته وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في:

- وضع عقوبات شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالاعدام على بعض المرتشين.
- إلى جانب العقوبات قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد بالبعد عن الرشوة والفساد من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

**2- سنغافورة**

تعتبر تجربة سنغافورة تجربة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد فقد نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا وايسلندا والدنمارك ويبلغ مؤشر مدركات الفساد بها 9,4 خلال عام 2003 وعام 2005 ، والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاماً من أكبر الدول التي ينتشر بها الفساد.

---

(7) Peter Eigen "DAS NETZ DER KORRUPTION ……." Campus verlag- Frankfort – 2003.

(8) vito Tanzy مرجع سابق

- قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والاجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الاجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين. أي أنها طبقت الشفافية في كافة الهيئات.
- كان للقيادة دوراً هاماً في مكافحة الفساد من خلال تقديم القدوة الحسنة للجميع.
- رفعت الدولة مرتبات ودخول الموظفين العموميين حتى لا يلجأوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير على مستوى العالم فهو يتقاضى نحو 100.000 دولار وبالتالي إذا سولت له نفسه وأقدم على أي محاولة فساد فسوف يحرم من وظيفته ومن دخله المرتفع فضلاً عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى.

**3- هونج كونج**

تأتي هونج كونج في المرتبة 14، 15 على التوالي بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد عام 2003 وعام 2005 وقد ارتفع المؤشر لديها من 8 عام 2003 إلى 8,3 عام 2005 نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة الفساد وأهمها:

شكلت الدولة لجنة لمحاربة الفساد وفرت لها ميزانية ضخمة من ملايين الدولارات ويعمل بها نحو أكثر من 1000 موظف يتقاضون مرتبات مرتفعة مهمتها متابعة الفساد والقضاء عليه بكافة أشكاله.

**4- تشيلي**

تعتبر الدولة رقم (20) ضمن 133 دولة من حيث مستوى الفساد ليها ومؤشر مدركات الفساد فيها يبلغ 7,4 , 7,3 خلال عامي 2003، 2005. وقد خطت الدولة خطوات هامة في محاربة الفساد وتعتبر من أنظف دول أمريكا اللاتينية.

- قامت بتبسيط الاجراءات واللوائح والقوانين.
- أعلنت مبدأ الشفافية بالنسبة لكافة الهيئات الحكومية.
- تتميز القيادة السياسية لديها بالنزاهة وبالتالي تعطي قدوة حسنة للجميع، وعندما حاول محافظ البنك المركزي لديها تسريب بعض المعلومات قام سكرتيره بالابلاغ عنه وتم استقالة الحكومة بأكملها من جراء ذلك.

وعلى ذلك عندما نتحدث عن مكافحة الفساد لا يمكن أن نركز علي استخدام اسلوباً واحداً بل لابد من استخدام منظومة متكاملة لمحاربة الفساد تتمثل في وضع عقوبات صارمة- رفع الاجور- الشفافية وتبسيط الإجراءات وتقديم القدوة الحسنة وكافة الخطوات اللازمة.

والجدول رقم (1) يوضح مؤشر مدركات الفساد لمجموعة من الدول خلال عامي 2003، 2005 .

**جدول رقم (1)**
**مؤشر مدركات الفساد**
**لعام2003، 2005م**

| الدولة | مؤشر مدركات الفساد 2003 | مؤشر مدركات الفساد 2005 |
|---|---|---|
| فنلندا | 9,7 | 9,6 |
| أيسلندا | 9,6 | 9,6 |
| سنغافورة | 9,4 | 9,4 |
| السويد | 9,3 | 9,2 |
| هولندا | | |
| النرويج | | |

| | | |
|---|---|---|
| بريطانيا | 8,9 | 8,7 |
| المانيا | 8,8 | 8,8 |
| بلجيكا | 8,7 | 8,6 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 7,7 | 8,- |
| فرنسا | 7,6 | 7,3 |
| البحرين | 7,5 | 7,3 |
| تايوان | 6,9 | 7,4 |
| قطر | 6,3 | 5,7 |
| ايطاليا | 5,7 | 5,9 |
| الكويت | 5,6 | 6,- |
| الإمارات العربية المتحدة | 5,3 | 4,9 |
| الأردن | 5,3 | 4,8 |
| المملكة العربية السعودية | 5,2 | 6,2 |
| الصين | 4,6 | 5,3 |
| مصر | 4,5 | 4,5 |
| المغرب | 3,4 | 3,4 |
| هايتى | 3,3 | 3,3 |
| نيجيريا | 3,3 | 3,3 |
| بنجلاديش | 3.3 | 2.2 |
| العراق | 1,4 | 2,2 |
| | 1,3 | 2,- |
| | 2,2 | 1,5 |

المصدر Transparency International 1992- 2003
(Tens years fighting corruption) – 2005

**من الجدول يتضح**

- أن مجموعة الدول التي كانت تتصدر القائمة حيث مستوى الفساد متدن جداً لارتفاع درجة مدركات الفساد لديها استمرت تقريباً في نفس مستوى المؤشر مثل فنلندا وأيسلندا وسنغافورة والسويد.
- هناك بعض الدول التي تحسن فيها مؤشر مدركات الفساد مما يشير إلى جهود بذلت لتخفيض ولمكافحة الفساد مثل ألمانيا واليابان وفرنسا وقطر ودولة الإمارات العربية.
- بعض الدول ساءت فيها مؤشرات مدركات الفساد مما يعنى ارتفاع مستوى الفساد فيها في عام 2005 عن عام 2003 مثل الولايات المتحدة الأمريكية – البحرين- الكويت- ايطاليا – تونس.

وهذه المؤشرات التي تدرجها منظمة الشفافية الدولية من خلال استمارات استقصاء تعكس آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر في بلدان متعددة تشمل 17 مسحاً قامت بها 13 مؤسسة مستقلة وتم تسجيل البلدان التي وردت على الأقل في ثلاث استفتاءات وتستبعد الدول الأقل من ذلك .

وتأتي مؤشرات إدراك الفساد مكملة لمؤشر دافعي الرشاوى (Bride Payers index) الذي ينظر في درجة ميل و استعداد شركات الدول المصدرة الكبرى لتقديم رشاوى في الأسواق أو التي في طور الازدهار.

بعد استعراض المفاهيم الأساسية للفساد وسبل مكافحته ننتقل إلى المبحث الثاني والذي يتناول ظاهرة خطيرة نشأت وكانت نتاج طبيعي لانتشار الفساد بصوره المختلفة وهي ظاهرة "غسيل الأموال".

**المبحث الثاني**

نتناول في هذا الفصل عمليات غسيل الأموال التي تعد نتاج طبيعي لانتشار الفساد وتغلغله في جسد جميع البلدان سواء الغنية أو الفقيرة.

وقد اتسع نطاق عمليات غسيل الأموال واعتبرت ظاهرة عالمية ساعد في انتشارها عوامل مختلفة مثل ظروف العولمة وما وفرته من سهولة الانتقال عبر الدول، إلى جانب التطورات الهائلة في مجال التقنية. وتعتبر عمليات غسيل الأموال من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي والعائق الكبير الذي يواجه مؤسسات المال والأعمال.

وسيتم توضيح النقاط التالية في هذا المبحث.

1- مفهوم غسيل الأموال.
2- العوامل التي ساهمت في نمو وانتشار عمليات غسيل الأموال.
3- مراحل وخطوات غسيل الأموال.
4- الآثار الاقتصادية المترتبة على غسيل الأموال.

**1- مفهوم غسيل الأموال**

يوجد العديد من التعريفات التي تحدد مفهوم غسيل الأموال وقد عرف" دليل اللجنة الأوربية لغسيل الأموال" الصادر عام 1990 غسيل الأموال بأنها "عملية إدخال أو التعامل مع أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير شرعية في مؤسسات مالية لإضفاء صفة الشرعية على هذه الأموال وإخفاء مصدرها الأصلي.

وهناك تعريف آخر لعمليات غسيل الأموال وهو "توظيف الأموال مشبوهة المصدر وغير الشرعية (نتاج التهرب من التزامات القانون) في أعمال مشروعة من خلال طمس المصدر الحقيقي لهذه الأموال ويتم ذلك باستخدام وسائل مختلفة عبر المؤسسات المالية والمصرفية

ونستخلص من ذلك أن غسيل الأموال يعنى تنظيف الأموال المتحصلة عن طريق الجريمة (مثل نشاط المخدرات) أو المخالفات والفساد ويتم تنظيفها من خلال القيام بمشاريع اقتصادية مقبولة وشرعية وقانونية بعد القيام بعمليات تحويل وإيداع متعددة ومعقدة في الجهاز المصرفي و المالي. وترجع جذور عملية غسيل الأموال إلى عصابات المافيا التي تجمع لديها أموال طائلة من خلال الأرباح الهائلة التي حققتها من أنشطتها غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والبغاء والابتزاز والتهريب وغيرها من كافة صور الفسادو(8)لم تستطع أن تحتفظ بهذه الأموال داخل البنوك. ولكى لا تتعرض للمساءلة لجأت إلى القيام بعمليات مختلفة ومتعددة لتغيير هوية هذه الأموال وإدخالها إلى المصارف الشرعية مرة أخرى.

وتردد اسم غسيل الأموال في أمريكا عام 1973 عقب فضيحة (ووتر جيت) وظهر أول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982.

وتطورت عمليات غسيل الأموال وظهرت جماعات منظمة تستخدم الأساليب الحديثة والمعقدة بهدف الوصول إلى إخفاء وتمويه الطابع غير مشروع في هذه العمليات.

2- العوامل التي ساهمت في نمو وانتشار عمليات غسيل الأموال

هناك عوامل وعناصر عديدة ساهمت في نمو عمليات غسيل الأموال وسرعة انتشارها على المستوى الدولي حتى أنها أصبحت ظاهرة عالمية. ومن هذه العوامل:

1- انتشار الفساد وزيادة حجم النشاط الخفي الذي هو السبب الرئيسي في غسيل الأموال. ومع اتساع نطاق الفساد وأشكاله وصوره المختلفة كان من الطبيعي زيادة ونمو عمليات غسيل الأموال.
وتشير البيانات أن حجم الاقتصاد الخفي أصبح يشكل جزء كبير من الناتج المحلى لكثير من الدول، فعلى سبيل المثال يمثل حجم النشاط الخفي في كولومبيا نحو نصف إنتاجها المحلي والجدول رقم (2) يوضح نسب الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول

**جدول رقم (2)**
**تقدير الاقتصاد الخفي نسبة**
**من إجمالي الناتج القومي الإجمالي.**

| الدولة | النسبة |
|---|---|
| استراليا | %11 -9 |
| النمسا | %7 -6 |
| بلجيكا | %15 -13 |
| كندا | %20 -18 |
| الدنمارك | %12 -10 |
| فنلندا | %6,5 -5,5 |
| فرنسا | %8 -7 |
| ألمانيا | %7,5 -5,5 |
| الهند | %48 -45 |
| ايرلندا | %6,5 -5,5 |
| ايطاليا | %20 -18 |
| اليابان | %3,5 -2,5 |
| النرويج | %7,5 -5,5 |
| اسبانيا | %5,5 -4,8 |
| السويد | %13 -12 |
| سويسرا | %4,5 -3,5 |
| بريطانيا | %7,5 -5,6 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | %22 -20 |
| روسيا | %10 -8 |

**المصدر:** Vito Tanzi "the underground Economy, Finance and Development,"Dec. 1983
حمدي عبد العظيم –"غسيل الأموال في مصر والعالم" 1997 ص 23- 24

ومن الجدول نلاحظ أن الهند، يليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم كندا وايطاليا تعد أعلى الدول التي يشكل الاقتصاد الخفي فيها نسبة مرتفعة من الناتج القومي مما يعكس حجم الفساد الكبير في هذه الدول. أما اليابان وسويسرا فهي أقل الدول، يليها فنلندا وايرلندا والنرويج.

ومن مظاهر النشاط الخفي و الفساد والتهرب الضريبي والقروض بلا ضمانات (سرقة أموال البنوك) والرشوة والتربح من الوظائف العامة والعمولات مقابل عقود الأسلحة والسلع الرأسمالية والاستثمارية وأنشطة السوق السوداء.....الخ[9].

2- العولمة وما وفرته من سهولة الانتقال عبر الدول وسهولة انسياب الأموال عبر الحدود فأصبحت مناخاً خصباً لعمليات غسيل الأموال.
3- سياسات الدول وخاصة النامية نحو تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، شجع أصحاب الأموال غير النظيفة للاستثمار في هذه الدول كأحد الوسائل لتحويلها إلى أموال نظيفة.
4- التطور التكنولوجي الهائل في مجال البنوك والصيرفة [10] وتسابق البنوك لجذب المزيد من العملاء لرفع معدلات أرباحها وعمولتها.

---

([9]) حمدي عبد العظيم "غسيل الأموال في مصر والعالم العربي" 1997

5- تشجيع بعض الدول النامية لعمليات غسيل الأموال والتي أعلنت ذلك صراحة مثل ما حدث في "جزر البهاما" وعلى الأخص مدينة "ناسو" وهي جزيرة صغيرة لا يتعدى عدد سكانها 250 ألف نسمة ولكن اقتصادها يقوم على نشاط غسيل الأموال ويوجد أكثر من 4000 بنك متخصص في تمويل تجارة الأسلحة وغسيل الأموال.

6- زيادة المراكز المالية لمناطق الأوفشور off shore وهذه المراكز توفر فرص سانحة لسرية الحسابات وتكوين الشركات التي أصبحت من العناصر الأساسية لزيادة نشاط غسيل الأموال.

**3- مراحل وخطوات غسيل الأموال**

تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل أساسية هي:

**المرحلة الأولى: مرحلة التوظف (الإيداع) Placement**

تعد من أصعب المراحل حيث يتم من خلالها تجميع الأموال الملوثة والعمل على إدخالها في النظام المالي للدولة دون لفت الانتباه. وتودع إما في المؤسسات المالية في شكل شيكات سياحة أو حوالات بريدية أو الكترونية أو يتم استثمارها مباشرة. والهدف في هذه المرحلة هو التخلص من كمية النقود الكبيرة التي تم تجميعها وتحويلها إلى أشكال أخرى قانونية أو شرعية.

**المرحلة الثانية: مرحلة التمويه أو التغطية Lavering**

هي مرحلة خلط النقود[11] الملوثة مع النقود الأخرى الشرعية ويمكن أن تتم عن طريق فتح حسابات مصرفية غير مشتبه فيها أو بأسماء شركات وهمية كما يمكن استخدام التحويل الالكتروني (ما يسمى بالخلط المصرفي). وقد يلجأ غاسلو الأموال إلى أنشطة تجارية شرعية كواجهة لغسل الأموال (الخلط غير المصرفي).

وفي هذه المرحلة يستعين غاسلو الأموال بالخبرات في كافة المجالات سواء خبراء ماليين للإشراف على العمليات المالية أو مستشارين قانونيين أو محاسبين. وتسمى هذه المرحلة "غابة الاسباجتى" Spaghetti Jungle إشارة إلى مدى تعقيد هذه المرحلة وتنتهي هذه المرحلة بتبادل الأموال القذرة التي تم إضفاء الشرعية عليها من خلال الجهاز المصرفي بإجراء عدة عمليات معقدة من الصفقات المالية الشرعية وتحويلات غامضة داخلياً وخارجياً.

**المرحلة الثالثة: مرحلة التكامل أو الدمج Integration**

يطلق على هذه المرحلة مرحلة التجفيف (التنشيف) للأموال القذرة، أي إظهار هذه الأموال وكأنها أموال تم اكتسابها بصورة قانونية وبذلك تصبح آمنة ضد المساءلة من جانب أي جهة لها سلطة المساءلة عن أصل الأموال ويتم غسل الأموال بصورة نهائية في صور مختلفة مثل:

- إدارة المحافظ الاستثمارية وتداول الأسهم والسندات.
- شراء العقارات والشقق والفنادق والمجوهرات والتحف الثمينة وإعادة بيعها مرة أخرى.
- شراء الفنادق والشركات الخاسرة أو المتعثرة بهدف تمويلها وتحويلها إلى شركات رابحة.
- إيداع الأموال الملوثة في بنوك دول تسمح قوانينها بذلك ثم يتم تحويلها إلى الدولة الأم.
- شراء الأسهم والسندات من البورصات المختلفة وتداولها لعدة مرات[12].
- الحوالات المالية بأشكالها المختلفة والتحويلات المالية عبر شركات الصرافة.

**4- الآثار الاقتصادية المترتبة على غسيل الأموال**

إن عمليات غسيل الأموال تتم داخل الاقتصاد بدون أن تخضع أو تفسر وفقاً لأي نظرية اقتصادية وهي بذلك تشكل جريمة اقتصادية ومالية خطيرة تؤثر سلباً على الاقتصاد وكما يصفها تقرير الأمم المتحدة بأن "غسيل الأموال يشكل خطر حقيقي على اقتصاديات الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة".

---

([10]) موقع منتدى الإمارات للأوراق المالية – "غسيل الأموال"

([11]) محمد إبراهيم السقا "غسيل الأموال واقتصاديات الجريمة المنظمة" – كلية العلوم الإدارية – جامعة الملك سعود – مارس 1999

([12]) Quirk, P.J "Macroeconomic Implication of Money Laundering IMF. Working. WP 96/66. June 1996 p.15-16

ويتم تناول تأثير غسيل الأموال على المتغيرات الاقتصادية الكلية التامة.

**أ- تأثير غسيل الأموال على الاستثمار والادخار.**

تشير التقديرات الدولية إلى أن حجم غسيل الأموال يصل إلى 300 مليار دولار سنوياً[13].

وتؤثر عمليات غسيل الأموال على الادخار والاستثمار من عدة جوانب:

- عند خروج الأموال للخارج يتأثر الناتج المحلي والاستثمارات المحلية تأثراً كبيراً ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للدول النامية التي تعاني أصلاً من ضعف الموارد المالية من النقد الأجنبي[14] ويزداد التنافس على الموارد النقدية المحدودة وتنخفض فرص الاستثمار وخاصة للمستثمرين الجادين.
- وجود استثمارات غير مجدية اقتصاديا أو ذات كفاءة اقتصادية منخفضة لأنه إذا قام أصحاب الأموال الملوثة باستثمارها، فلن يهتموا بالجدوى الاقتصادية لاستثماراتهم بل يتركز هدفهم في إعادة تدوير أموالهم بما لا يتعارض مع القواعد العامة أوالاتجاه إلى الاستثمارات سريعة العائد في الأجل القصير وقليلة المخاطر ويتأثر الأداء الاقتصادي بوجود مثل هذه الاستثمارات لانها تصبح غير ذات قيمة اقتصادية.
- زيادة التكلفة الحدية للاقتراض وارتفاع تكلفة الاستثمار بسبب انخفاض الموارد المالية وانتقالها إلى الخارج كما تتردد المؤسسات المالية في منح مزيد من الائتمان.
- ارتفاع تكاليف الاستثمار يصاحبه ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال[15]
- اتجاه غاسلو الأموال إلى استثمار أموالهم في مجال شراء العقارات والأراضي لا بقصد تنمية الاستثمار في هذا القطاع ولكن بقصد المضاربة على أسعارها يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقار بصفة عامة ويشكل ذلك أحد العقبات الأساسية في الاستثمار العقاري وما ينتجه من مشاكل بقطاع الإسكان.
- زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي نظراً لفقدان هيبة الدولة وعدم قدرتها على تدبير الأمور مما يؤثر بالسلب على الاستثمار.
- إن خروج الأموال الملوثة حصيلة الفساد الإداري والاقتصاد الخفي تؤثر تأثيراً مضاعفاً على الاستثمار حيث يحرم الاقتصاد من آثار ونتائج المضاعف والمعجل داخل الاقتصاد فيتضاعف التأثير السلبي.
- انتشار الفساد السياسي والإداري داخل الدولة يؤثر على سمعة الدولة في المحافل والهيئات الدولية وفي ثقة المؤسسات الدولية التي تقدم المنح أو المساعدات أوالتي تقوم بالاستثمار المباشر داخل الدولة وخاصة في الدول النامية.
- نقص الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الأساسية للإنتاج يؤثر على الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي. وخير مثال على ذلك أن الأموال التي هربت من المكسيك كان يمكن أن تساهم في رفع معدل النمو ما بين 2- 4% سنوياً[16]

**ب- التأثير على أسعار الفائدة وأسعار الصرف**

- لا شك أن انخفاض الأموال والمدخرات المحلية الموجهة للاستثمار يرفع معدلات أسعار الفائدة في المجتمع مما يزيد من الانكماش والتعرض لحالات الركود والكساد.
- كما تؤثر عمليات غسيل الأموال سلباً على أسعار صرف العملات الوطنية وانخفاض قيمتها وقدرتها الشرائية نتيجة للضغط على شراء العملات الأجنبية في السوق المحلي بهدف تمويل التجارة المحرمة كالمخدرات أو تهريبها إلى الخارج لغسلها.

---

([13]) محمد إبراهيم السقا "غسيل الأموال واقتصاديات الجريمة المنظمة" – مرجع سابق

([14]) السيد أحمد عبد الخالق " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال" – كلية الحقوق - جامعة المنصورة- 1997

([15]) عبد الهادي حسن- " الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال" – مرجع سابق

([16]) مرجع سابق ……Quirk, P.J "Macroeconomic Implication

**جـ - تأثير غسيل الأموال على ميزان المدفوعات.**

- لا شك أن اتجاه الأموال للخارج وتهريبها يعمل على زيادة عجز ميزان المدفوعات وخاصة للدول النامية التي لا تستقر فيها الأموال. وفي سبيل تغطية الدولة للعجز في ميزان المدفوعات قد تلجأ إلى الإصدار الجديد أو الاقتراض الداخلي والخارجي فتدخل حلقة مستمرة من الديون.

**د – التأثير على ميزانية الدولة**

- انخفاض إيرادات الحكومة من حصيلة الضرائب حيث ستحرم الدولة من الثمار التي كان يمكن أن تجنيها إذا ما تم استخدام الأموال داخل الدولة .. كما أن التهرب الضريبي (الذي يعد أهم مصادر غسيل الأموال) يخفض الإيرادات العامة ويساهم في عجز الميزانية العامة وخاصة في الدول النامية.
- يضعف ذلك من قدرة الدولة على النهوض وتحقيق النمو وعدم القدرة علي القيام بالإنفاق الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر ذلك على أداء القطاعات الاساسية المختلفة داخل المجتمع والتي تتأثر بعجز الموازنة الحكومية كالتعليم والصحة والإسكان.
- يزيد الأمر صعوبة إذا ما لجأت الحكومات إلى وسائل مختلفة لسد العجز في ميزانية الدولة كالاقتراض والإصدار النقدي الجديد.
- زيادة الأعباء المالية التي تتحملها الدولة بسبب تفشي الجريمة وانعدام الأمن بسبب غسيل الأموال. وتشير الإحصاءات إلى مقدار ما تتحمله الحكومة الأمريكية في التسعينات بسبب غسيل الأموال.

| | |
|---|---|
| جرائم سوق العمل | 120 مليار دولار |
| جرائم البضائع المحرمة | 60 مليار دولار |
| جرائم تجارة المخدرات | 40 مليار دولار |
| خسائر السيارات | 110 مليار دولار |
| الجرائم الشخصية | 64 مليار دولار |
| العدالة الاجتماعية | 78 مليار دولار |

**هـ - التأثير على النمو الاقتصادي والعمالة والاستقرار الاقتصادي.**

- إن عدم وجود فرص استثمارية حقيقية يزيد من معدلات البطالة في المجتمع ولنا أن نتصور ما يمكن أن تحدثه البطالة من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية في المجتمع[17].
- هروب الأموال للخارج والالتجاء إلى وسائل مختلفة كالإصدار النقدي لسد العجز الداخلي يعمل على رفع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في ظل عدم وجود استثمار حقيقي داخل الدولة مما يزيد من الفقر وانخفاض الدخول.
- كما أن ضعف القطاعات الإنتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار وسيطرة المنتجات الأجنبية على السوق المحلي يساهم في زيادة التضخم وظروف عدم التأكد وهو ما يشكل عقبة أكبر أمام الاستثمار.
- تكون المحصلة النهائية تراجع معدلات النمو وعدم القدرة على القيام بالتنمية الاقتصادية.

---

([17]) الشبكة القانونية العربية – فرع القانون – "غسيل الأموال"
موقع: Arab Law net – law subject

**و- تأثير غسيل الأموال على أسواق المال**

- نجاح الأموال المغسولة في التغلغل في بعض القطاعات الاقتصادية من خلال البورصات وشراء وتداول الأسهم والسندات يضر بالاقتصاد حيث سيفقد سوق المال جانباً هاماً من كفاءته لأن الهم الأكبر لغاسلي الأموال هو كيفية إخفاء أموالهم في مصادر شرعية بغض النظر عن اعتبارات كفاءة السوق.
- قد يكون هناك إضرارا متعمداً للاقتصاد من قبل غاسلي الأموال إذا ما تحالفوا مع السماسرة وقاموا بالانسحاب المفاجئ من بلد ما ، كما حدث في المكسيك في ديسمبر 1994 وانهيار سوق الأوراق المالية فيها.
- أوضحت دراسة اقتصادية تطبيقية أن الآثار التوزيعية لجريمة غسيل الأموال تتمثل في ثلاث خسائر[18]
  - خسائر تلحق بضحايا الجريمة
  - خسائر تلحق بالمجرمين
  - خسائر تلحق بالاقتصاد

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن حدوث عمليات غسيل أموال بمقدارخمس مليارات دولار تؤدي إلى إحداث خسائر في الناتج تتراوح ما بين 6,63 – 11,26 مليار دولار. كما يؤدي إلى انخفاض في الدخل يتراوح ما بين 3,05 – 6,09 مليار دولار. وكذلك فقدان في الوظائف يتراوح ما بين 125,000- 250,000 وظيفة بسبب الآثارالمضاعفة عن تغير نمط الاستهلاك .

- كما اتضح ايضاً أن غسيل الأموال يؤثر على نمط الاستهلاك فيزيد الانفاق على العقارات الفاخرة والتحف الفنية والمجوهرات فترتفع اسعار الاصول الرأسمالية.

ومما يزيد من الآثار الاقتصادية السلبية هو أن عمليات غسيل الأموال لا تتم بواسطة مرتكبي الأعمال الاجرامية والفساد بل يقوم بها خبراء على علم بقواعد الرقابة والاشراف في الدول المختلفة وبفرص التوظف وسبل الأمان لهذه الأموال. فضلاً عما إذا تم الأخذ في الاعتبار "مضاعف غسيل الأموال"[19] عند حساب الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال فسوف تكون الاثار الاقتصادية السلبية اعظم و اخطر. و مضاعف غسيل الاموال يمكن حسابه علي النحو التالي

**حجم الأعمال غير المشروعة × أنواع الأعمال غير المشروعة × حجم الأموال المهربة للخارج × حجم الأعمال غير المشروعة.**

وبعد استعراض أهم الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال نتطرق إلى البحث الثالث والذي يوضح الفساد وغسيل الأموال في مصر.

**المبحث الثالث: الفساد وغسيل الأموال في مصر**

تعتبر مصر في المرتبة رقم 70 من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد وفقاً للتصنيف الذي تعده "مؤسسة الشفافية الدولية" حسب مؤشر مدركات الفساد عام 2003م ووصلت إلى المرتبة 72 عام 2005 ولكن الترتيب لا يعتبر مقياس دقيق للحكم على درجة وترتيب الدولة بالنسبة للفساد مقارنة بالدول الأخرى ولكن المقياس الأدق هو "مؤشر مدركات الفساد" لأنه كل عام تدخل دول أخرى جديدة ضمن المقياس.

ومؤشر مدركات الفساد في مصر هو 3,3 سواء عام 2003 أو عام 2005 وهو مقدار منخفض يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في مصر( لأنه كما سبق ان اوضحنا ان المؤشر يتراوح ما بين

---

([18]) Austrac- Australian Transaction Reports and analysis (1998) "Estimates of External of Money laundering In and Center Throughout Australia.

([19]) أحمد عبد الخالق " الآثار الاقتصادية ..... مرجع سابق

10 الي الصفر) ولكن لم تصل مصر إلى حالة بعض الدول الأخرى كما في بنجلاديش ونيجيريا والسودان.
وهذا المؤشر يمثل ناقوس خطر يدق يدعو الجميع إلى اتخاذ خطوات هامة لكبح جماح الفساد سواء على مستوى الحكومات أو مستوى المجتمع المدني.

**صور الفساد في مصر**

تتعدد صور الفساد في مصر مثل باقي الدول التي ينتشر فيها الفساد من التربح من الوظائف العامة من قبل الموظفين العموميين بمستويات مختلفة من رشوة وهدايا ومنح، تباطؤ في منح التراخيص وترسية العطاءات وانجاز الاعمال بعد تقاضي الرشوة، فضلاً عن التهرب الضريبي والتلاعب في الحسابات واخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة لخزانة الدولة ، وتقاضي عمولات مقابل التوقيع على صفقات السلع الرأسمالية والاستثمارية، إلى جانب التجارة المحرمة والتي تشمل تجارة المخدرات.... وغيرها.

**تقدير حجم النشاط الخفي في مصر**

- تم تقدير حجم النشاط الخفي في مصر خلال الفترة من 71- 1981 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري[20] افادت بان حجم الاقتصاد الخفي في مصر يمثل 12,5% من حجم الناتج المحلي الاجمالي وقد اعتبرت هذه الدراسة أن هذه النسبة تعد منخفضة لانها حسبت بناء على التقديرات الرسمية.
- اجريت دراسة تطبيقية أخري في مصر خلال فترة التسعينات قامت بتقدير حجم النشاط الخفي في مصر بنحو 222 مليار جنية مصري خلال الفترة من 90- 1991 في الوقت الذي بلغ فيه الدخل القومي في نفس القترة 196 مليار جنيه أي أن النشاط الخفي تجاوز الدخل القومي[21].
- وبناءاً على الدراسة السابقة قامت دراسة اخري قدرت نسبة النشاط الخفي[22] إلى الناتج المحلي الاجمالي في التسعينات خلال الفترة من (1982- 1990) 22,5% من الناتج المحلي الاجمالي .

ومن خلال الدراسات السابقة التي قدرت نسبة النشاط الخفي إلى الناتج المحلي المصري ومع الأخذ في الاعتبار الفارق الزمني وبعض المؤشرات التي تشير إلى ارتفاع درجة الفساد في مصر خلال الفترة الزمنية الأخيرة تستطيع أن تضع تقديراً لحجم النشاط الخفي في مصر خلال الفترة من 1995 - 2005 بأن يتراوح ما بين 25- 50% بمتوسط 37,5% وباستخدام هذه النسبة نستطيع ان نصل إلى حجم النشاط الخفي في مصر خلال الفترة المذكورة ومنها يمكن تقدير حجم الدخل غير المشروع في مصر على اعتبار أنه يمثل 50% من حجم النشاط الخفي وفقاً للتقديرات الدولية للأمم المتحدة وللدراسات السابقة. كما يمكننا أن نصل إلى حجم الأموال التي يتم غسلها في مصر.

والجدول رقم (3) يوضح حجم الاقتصاد الخفي في مصر الذي يمثل 37،5 %من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي المصري. كما أمكن تقدير حجم الدخل غير المشروع في مصر على اعتبار أنه يمثل 50% من حجم الاقتصاد الخفي.

**جدول رقم (3)**
**حجم الاقتصاد الخفي والدخل غير المشروع في مصر**
**خلال الفترة من (95- 2005) في مصر**

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | حجم الاقتصاد الخفي 30% من الناتج المحلي | الدخل غير المشروع 50% من الاقتصاد الخفي |
|---|---|---|---|
| 1995 /94 | 146131 | 54799,125 | 27399,562 |
| 1996 /95 | | | |
| 1997 /97 | 153369 | 57513,375 | 28756,687 |
| 1998 /97 | 247028 | 92635,3 | 46317,75 |
| 1999 /98 | 257033 | 96387,375 | 48193,687 |
| 2000 /99 | 271022 | 101633,25 | 50816,625 |

([20]) محمود عبد الفضيل – جيهان دياب " ابعاد ومكونات الاقتصا د الخفي- وحركة الاموال السوداء في الاقتصاد المصري (74- 1984) مجلة مصر المعاصرة- العدد 400 ابريل 1985.

(21 ) ابراهيم عويس – "الاقتصاديات الخفية خطر على التوازن الاقتصادي في العالم الاسلامي – مجلة الاقتصاد الاسلامي- بنك دبي الاسلامي- الامارات العربية المتحدة- يونية 1995

([22]) حمدي عبد العظيم- "غسيل الأموال في مصر والعالم .... مرجع سابق

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2000 /2001* | 286979 | 107594,625 | 53797,312 |
| 2001 /2002 | 338800 | 127050 | 63525 |
| 2002 /2003 | 363144 | 136179 | 68089,5 |
| 2003 /2004 | 388080 | 145530 | 72765 |
| 2004 /2005 | 426048 | 159718 | 79884 |
| | 467048 | 175143 | 87571,5 |

**المصدر:** 1- الناتج المحلي الاجمالي – تقارير وزارة التخطيط في مصر (سنوات مختلفة)

* : حتى سنة 99/ 2000 الناتج المحلي محسوباً بالاسعار الثابتة.

2- اعتباراً من 2000/ 2001 تقرير البنك الأهلي السنوي 2005 وتم حساب الناتج المحلي بالاسعار الجارية

وبالنظر إلى الجدول نجد أن حجم الاقتصاد الخفي والنشاط غير المشروع يتزايد خلال الفترة ويصل معدل النمو السنوي الي20%. كما أن الدخل غير المشروع يتراوح ما بين 27399,526- 87571 مليون جنيهاً خلال الفترة المذكورة .

**تقدير غسيل الأموال**

قدرت قوة العمل المالي[23] FATF فإن نحو من 50%- 70% من عائدات تجارة المخدرات والاقتصاد الخفي يتجه إلى الغسيل. كما قدرت الأمم المتحدة وقوة العمل المالي أن حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً يتراوح ما بين 300- 500 مليار دولار على مستوى الدول الصناعية[24] أي يصل حجم الأموال التي يتم غسلها في المتوسط على مستوى العالم نحو 350 مليار دولار سنوياً. وهذه الأرقام تشير إلى ضخامة الأموال التي يتم غسلها.

ويقرر البنك الدولي أن 70% من الأموال غير المشروعة يتم غسلها على مستوى العالم. وبتطبيق هذه النسبة على مصر فإنه يمكن تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها في مصر خلال الفترة المذكورة كما يبينها (جدول رقم 4) والذي من خلاله يتضح أنه يتم غسل نحو 61.200مليار جنيهاً سنوياً في مصر.

**جدول رقم (4)**
**حجم غسيل الأموال في مصر**

| السنوات | حجم غسيل الأموال<br>70% من الدخل غير المشروع |
|---|---|
| 94/ 1995 | 19179,693 |
| 95/ 1996 | 20129,681 |
| 97/ 1997 | 32422,425 |
| 98/ 1998 | 33735,581 |
| 98/ 1999 | 35571,637 |
| 99/ 2000 | 37658,119 |
| 2000/ 2001 | 444671,75 |
| 2001/ 2002 | 47662,65 |
| 2002/ 2003 | |
| 2003/ 2004 | |
| 2004/ 2005 | |

([23]) السيد / أحمد عبد الخالق " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال" - مرجع سابق

([24]) حمدي علبد العظيم- "غسيل الأموال....." – مرجع سابق

| | |
|---|---|
| | 50935,5<br>59918,8<br>61300,05 |

**المصدر:** تم حسابه من واقع جدول رقم (3)

ولا شك أن المسئولين في مصر والمجتمع المدني يحتاجوا إلى القيام بحملة مستمرة لمكافحة الفساد الذي استشرى في الجهات الحكومية وعلى مستوى القيادات العليا، فضلاً عن تزايد نشاط المخدرات وسرقة البنوك والأنشطة غير المشروعة ولابد من وقفة جادة ومستمرة لمكافحة الفساد باستخدام كافة الوسائل وأهمها محاربة الفقر ورفع مستويات الدخول والاستفادة من تجارب الدول الأخرى مثل سنغافورة وشيلي وهونج هونج.

**المراجع**

**أولاً المراجع العربية**


1- البنك الأهلي المصري – التقرير السنوي 2005
2- السيد أحمد عبد الخالق – " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال" كلية الحقوق – جامعة المنصورة 1997 .
3- إكرام يوسف – "الفساد غول يهدد الأخضر واليابس " : www-resgar.com
4- الشبكة العربية القانونية – فرع القانون –" غسيل الأموال " .
5- الموسوعة الأمنية العربية " غسيل الأموال في العالم وتداعياته السلبية " .
6- بنك السودان المركزي – " مكافحة غسيل الأموال " – الإدارة العامة للرقابة المصرفية – ربيع الأول 1423هـ .
7- جريدة الرياض العدد 12862 – الاثنين " 11رجب 1422هـ .
8- جريدة الرياض – ندوة " الفساد الإداري – جرائم مجهولة تحتاج إلى اجتثاث " الثلاثاء 16 ربيع الآخر – 1426هـ .
9- حمدي عبد العظيم " غسيل الأموال في مصر والعالم " – 1997 .
10- خالد محمود – " أموال أكثر بياضاً " – موقع إسلام أون لاين .
11- شبكة المعلومات الدولية – الإنترنت .
12- عبد القادر المطير – " سر المهنة المصرفية في التشريع الأردني " – دراسة مقارنة - مكتبة دار الثقافة وانشر والتوزيع – عمان الأردن 1996 .
13- عبد الهادي حسن – " الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال - 2006/9/7 .
14- عصام إبراهيم الترساوي " غسيل الأموال " – الهيئة العامة لكتاب 2002 .
15- علي وتوت - " توصيف ظاهرة الفساد " – بحث غير منشور .
16- محمد إبراهيم السقا – " غسيل الأموال واقتصاديات الجريمة المنظمة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الملك سعود – قسم الاقتصاد 1999 .
17- مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السوري بالإسكندرية " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية " – مجموعة باحثين يناير 2004 .
18- منتدى الإمارات للأوراق المالية – " غسيل الأموال " – 2005 .
19- ياسر خالد بركات – " الفساد الإداري – حقوقه ومظاهره وأسبابه مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد" " – شبكة الإنترنت .
20- يونس عزب – " دراسة في ماهية ومخاطر غسيل الأموال والاتجاهات الدولية لمكافحتها وبيان بخطط المصارف لمواجهة هذه الجرائم – مجلة البنوك – الأردن 2005 .

**ثانياً المراجع الأجنبية**


1- Fiorentini, G & Peltzman,s (1995) – " The Economics of organized crime ".
2- Rehoe, M. (1996) " The Threat of Money laundering " unpublished Paper , Department of Economics,
Trinity college D, the university of Dublin , Duplin, Ireland.
3- National Bank of Egypt – " Economic Bulletin, vol. 49 no. 3. 1996.
4- Transparency International – " annual report 2005.
Peter Eigen – " DAS NETZ Der Korruption "
Compus verlag , Franc Fort 2003.
5- vita ,Tansy –"corruption – causes and treatments :